الثورة الأحد 22 شوال 1433 هـ - 9سبتمبر 2012م العدد (17463)

رئيس مصلحة السجون يتحدث لـ(قضايا وناس) :

من أولوياتنا العمل على تنمية قدرات النزلاء في الإصلاحيات ليكونوا فاعلين في المجتمع

› مصلحة السجون هي مؤسسة تأهيلية هدفها تجاوز مرحلة تطبيق العقاب إلى بناء الإنسان وإخراجه من فلك الجريمة.. إلى طريق الإصلاح والتهذيب والتأهيل لشريحة من شرائح المجتمع لا يمكن تجاهلها وتجاهل ما يمكن أن تقدمه من خدمة للمجتمع في حال تعزيز قدراتها المهنية.

–العلاقة بين السجن والتأديب والتأهيل قضية طرقنا محاورها في زيارة خاطفة إلى مصلحة السجون لنقف على الخدمات والجهود التي تقدمها هذه المصلحة.. " قضايا وناس " التقى اللواء محمد علي الزلب رئيس المصلحة وخرج بالحصيلة التالية:

لقاء / معين محمد حنش

▫ السجون تحتاج إلى توسعات وترميمات ومعدات لتأهيل وتدريب السجناء
▫ لن نسمح بأي تجاوزات تحدث أو ممارسات سلبية من قبل إدارة السجون

■ كيف تقيمون طبيعة العمل في السجون بانحاء الجمهورية؟
– حقيقة فإن طبيعة العمل في السجون تختلف عن أي عمل آخر كونه عملاً خيرياً أكثر ما هو أمني وعقابي فمدتنا قصيرة في قيادة المصلحة ولكن نظرتنا ثاقبة وأملنا في الله كبير بأن ندير العمل بكل جد واجتهاد بحيث نجعل من هذه السجون مؤسسات تأهيلية أكثر منها عقابية.
أيضاً سنقوم بمراحل مختلفة لتطوير دور المؤسسات العقابية لجعلها تأهيلية فعلاً ولتكون قادرة على التهذيب وإصلاح السجناء وبما يجعلهم عناصر فاعلة تساهم في خدمة المجتمع وخدمة أنفسهم وأسرهم .. ونحن جادون في العمل فعلاً على تنمية القدرات للسجناء وتفقد أحوالهم وما يحتاجونه من معدات ومشغولات ومعامل بلك وغير ذلك من الإمكانيات وبحسب ما تم اعتماده من مبلغ ضئيل إلا أننا سنعمل جاهدين لتحقيق ما يطلبه السجناء لكي نخرجهم منتجين نافعين في المستقبل .

أنشطة موجودة

■ هل ستعملون على عملية توسعة العنابر وإصلاح السجون وتأهيلها وبنائها ورفد السجون بالمعامل وما تحتاجه من أدوات وأنشطة حرفية؟
– لقد بدانا باقتراض مبلغ مالي من شخص ما وعملنا على العمل ببناء معمل بلك في السجن المركزي بصنعاء بحيث يعمل السجناء فيه، وأما عن الأنشطة فهي موجودة ولكن تحتاج إلى توسعة وتطوير لكي تلبي طموحاتنا المستقبلية وتساهم في إعانة السجناء على حياتهم المعيشية..
وأما عن المشغولات والمنتجات فقد وعدت السجناء بأن عليهم أن يشتغلوا وينتجوا وما أنتجوه سوف أشتريه أنا شخصياً منهم وأبيعه بنفس المبلغ وما زاد من قيمته سيعود للمساجين لكي يشتغلوا وينتجوا.

إعتاق رقاب

■كم عدد السجناء المعسرين الذين تم الإفراج عنهم في شهر رمضان الفائت؟ وكيف تم ذلك؟
– بعد توجيهات الرئيس عبد ربه منصور هادي –رئيس الجمهورية حيث وجه الحكومة بالإفراج عن السجناء المعسرين الذين على ذمة الحقوق الخاصة والذين تم ترشيحهم بمساعدتهم من الدولة والذي كان عددهم ٢٧٩سجيناً بمبلغ إجمالي ٢٣٤مليوناً و١٣٠ألف ريال من السجناء المعسرين وكذا عملنا في رمضان على إخراج ٢٣٣من المعسرين على نفقة أهل الخير وخفت الازدحامات نوعاً ما ولكن للأسف لا يزال الكثير من المعسرين الذين يجب على أهل الخير ورجال الأعمال والدولة إخراج ما تبقى من هذه الشريحة من النزلاء ليس في رمضان فحسب وإنما في بقية شهور السنة ليتم التخفيف من الازدحام في السجون..

نقلة نوعية

■ ماذا عن التعليم الجامعي والتعليم الأساسي؟
– هناك تنسيق سابق بين إدارة السجون والجامعات ووزارة التعليم المهني والفني وجهاز محو أمية الكبار والصغار في العمل على السماح المتواصل للنزلاء بمواصلة تعليمهم ونحن في خطتنا المستقبلية سوف تشهد السجون والسجناء نقلة نوعية وانتعاشاً تعليمياً ينعم به ويحمله النزلاء عند خروجهم سواء تعليماً جامعياً أو تعليماً مهنياً أو فنياً وتعليمهم في جانب محو أميتهم للكبار والصغار الذين لم يحالفهم الحظ بالتعليم خارج السجن وسنعمل على تنمية أفكارهم وتعليمهم التعليم النافع.

رعاية صحية وغذائية

■ حدثتنا عن الرعاية الصحية والغذائية في السجون؟
– بالتأكيد السجناء سوف يحظون بنصيب من الوجبات الغذائية وبشكل منصف وعادل مثلهم مثل أي فرد في السجون أو مثل أي ضباط في إدارة تلك السجون هذا في الجانب الغذائي.
أما في الجانب الصحي فإني سأقوم بمتابعة الجهات المختصة كوزارة الصحة والمستشفيات وشركات الأدوية وغيرها لأجل التعاون الجاد معنا وذلك لتوفير ما تحتاجه السجون من كوادر طبية ومستلزمات خاصة لأجراء العاينة والمعالجات للحالات المرضية المختلفة إلى جانب العمل على توفير وتنظيم الصيدليات والمراكز الطبية داخل السجون خاصة في الإسعافات الأولية وما استعصى من مرض خطير سيتم نقل المرضى من النزلاء إلى أقرب مستشفى حسب موقع السجن وتحت تعاون بين إدارة السجن وإدارة المستشفى في هذا الجانب الإنساني.

زيارة تفقد السجون

■ هذا بالنسبة لأمانة العاصمة فماذا عن المحافظات الأخرى؟
– نعم أنه من أولويات المصلحة في الفترة الحالية القيام خلال الأيام القليلة القادمة بعملية النزول الميداني للزيارة والتفتيش لبعض السجون في بعض المحافظات وذلك لتفقد أحوال السجون والتعرف والاطلاع على مشاكل السجناء وما ينقصهم وينقص إدارتهم والعمل على تذليلها وجدولتها لإنهاء تلك الصعوبات مهما كان حجمها.
ولن نسمح بأي تجاوزات قد تحدث أو مظاهر أو ممارسات سلبية أو ستحصل من أية إدارة من تلك السجون أو ممن ينسبون اليها..

إهمال بعض الجهات

■أحياناً يكون القضاء وإدارة الأقسام والشرطة والنيابات يشكلون عائقاً كبيراً في إنصاف السجناء وخاصة المحاكم والنيابات حين يراكمون القضايا ويهملونها؟
– لقد تم تشكيل لجنة اسمها لجنة المجلس الأعلى للسجون مكونه من وزير الداخلية ووزير العدل والتربية وذلك لجدولة القضايا المتراكمة وبتها في أسرع وقت ممكن، كما أننا سنقوم بمتابعة الجهات الضبطية والقضائية والنيابية والتخطيط لنقل السجناء من السجن إلى إدارة القضاء أو النيابة والتنسيق المسبق بحيث لا تتراكم القضايا خاصة وإنه في أغلب الأوقات يحضر السجين ويغيب القاضي فيجب التنسيق والاتفاق والمتابعة الكاملة لتجاوز كل هذه الإشكاليات التي تعرقل عملنا وتجعل السجناء فعلاً يشعرون بالإحباط والإهمال المقصود وغير المقصود في غياب القاضي أو عضو النيابة أثناء التحقيق.

للافراج عن المعسرين

■ ما هي أهم احتياجاتكم خلال الفترة القادمة؟
– نحتاج إلى الالتفات من قبل أهل الخير ورجال الأعمال والمنظمات المحلية والدولية في دعم السجون والسجناء كون هؤلاء يحتاجون فعلاً إلى تحسين وضعهم المعيشي ويحتاجون إلى الجهد الكبير من قبل الجميع كون هؤلاء من أبناء المجتمع ولا يجوز نسيانهم أو إهمال ما يحتاجونه من مكونات الحياة وعلى الجميع المشاركة والمساهمة في تفريج الهم على هذه الشريحة بالاستطاع لأنه من فرج كربة أخيه المسلم فرج الله عنه كربته في الدنيا والآخرة.
أما ما نحتاجه هو الإسهام والتعاون من قبل الجميع في حل مشاكل وقضايا السجناء لأن هناك قضايا بسيطة ولا تستحق أن يقبع السجين هذه المدة في السجن ولكننا سنعمل على حلحلت مثل هذه القضايا بمساعدة وتعاون الرجال الشرفاء وأصحاب القلوب الرحيمة.
كما ندعو الأخ وزير الداخلية ووزير المالية بوضع ميزانية كافية لأجل توفير ما يحتاجه النزلاء من ترتيب أوضاعهم وتطويرهم تطويراً واقعياً على أرض الواقع ليشعر بذلك النزيل وإدارة السجن بكل التحولات من حوله.

دعا إلى ضرورة إنشاء أقسام شرطة مجتمعية .. واستحداث إدارة لمتابعة بلاغات المواطنين والقضايا المجهولة

د.خيران: إنشاء نقاط أمنية وتفعيل العمل الأمني مع المجالس المحلية سيعزز الأداء الأمني في الأحياء

كتب/ عبدالواسع الحمدي

أوضح مساعد مدير أمن العاصمة لشئون الأحياء د.أمين حامد خيران أهمية تطوير الأداء الأمني للتقليل من الجريمة ومعالجة المشاكل والسلبيات.
واقترح مساعد مدير الأمن عدد من النقاط لتطوير جودة العمل الأمني وخاصة مع تعزيز التعاون مع المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية.
ومن أبرز هذه النقاط إيجاد روح التنافس بين المديريات بحيث تقوم كل مديرية بدعم مراكز الشرطة لتسيير العمل فيها وإشراك القطاع الخاص في ذلك من أجل سد فجوة العجز التي تعاني منها بعض مراكز الشرطة في بعض المديريات.
وأكد مساعد مدير الأمن على ضرورة العمل في مراكز الشرطة على مدار الساعة والعمل على إنشاء مراكز شرطة جديدة تستوعب الزيادة السكانية بحيث يكون لكل ٢٥ ألف نسمة مركز شرطة.
وأشار الدكتور أمين حامد خيران إلى أهمية إنشاء قسم شرطة مجتمعية في كل منطقة أمنية يقوم بمهام التنسيق مع المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية، والنزول الدوري للحارات والأحياء، وتلمس مشاكلهم الأمنية وتقييم الخدمات المقدمة للناس في مجالات النظافة والمياه والكهرباء والصحة والبيئة والأشغال وغير ذلك من أجل إيجاد حلول لمشاكل الأحياء بالتنسيق مع المكاتب التنفيذية في المديريات.
وتحدث حول أهمية إيجاد ربط شبكي الالكتروني بين جميع مراكز الشرطة والوحدات الأمنية لتبادل المعلومات والبلاغات والبيانات وأسماء المطلوبين أمنياً وجنائياً وقضائياً وتسهيل متابعة القضايا المجهولة.
ودعا مساعد مدير الأمن إلى ضرورة أن ترتبط النقاط الأمنية بإدارات الأمن في العاصمة وأمن المحافظات بحيث تكون إدارات الأمن مشرفة إشرافاً مباشراً على النقاط الأمنية وبحيث تعطي للنقاط الأمنية سجل بلاغات وسجل أحوال رسمي يقيد فيه البلاغات والأحوال والتعميمات وبحيث تزود النقاط الأمنية بسيارة إسعاف ومكاتب إدارية وسكن مصغر .. ولترجمة ذلك عملياً يصدر معالي وزير الداخلية قراراً بإنشاء وتشكيل إدارة النقاط الأمنية بحيث تكون تابعة لإدارات الأمن.
وأشار مساعد مدير الأمن إلى أهمية إنشاء إدارة تسمى بإدارة متابعة البلاغات والقضايا المجهولة ومتابعة إجراءات الاستدلالات تكون تابعة للإدارات الأمنية وأقسام الشرطة لتفعيل العمل ومن أجل خدمة المواطنين والتسريع في بعض الإجراءات والخطوات الأمنية.
وإلى جانب هذه التغطية إعطاء الشخص المبلغ –أو المواطن– إيصال بلاغ يسجل فيه رقم البلاغ والتاريخ واسم الضابط المناوب وتوقيعه.